

## العمل الملحق بالصناعة الاسرائيلية حسب المنطقة (١٢٩)

المنطقة	١٩٦٨	١٩٦٩
نابلس	٤٨٠.٠٠٠	٨٨٠.٠٠٠
رام الله	٢٠.٠٠٠	٥٠.٠٠٠
بيت لحم	٣٠٠.٠٠٠	٤٣٠.٠٠٠
الخليل	—	٢٥.٠٠٠
المجموع	٨١٠.٠٠٠	١٣٨٥.٠٠٠

وقد أغريت صناعات اقمشة والمطاط والاثاث الاسرائيلية ، بشكل خاص ، بالايجور المنخفضة المدفوعة في الضفة الغربية ، وقدمت معظم طلبات العمل الملحق . وجاء في تقرير لصحيفة « الجيروز اليم بوست » ان « محلات الخياطة تندفع للقيام بأعمال لشركات عطا وركس وبربير والاستيك وغيرها . وقد قال السيد بشار [ من وزارة التجارة والصناعة الاسرائيلية ] ( لدينا ثمانية معامل اقمشة أخرى على استعداد لتلبية طلبيات اذا كان هناك من يأخذ ) . وتتم العقود من قبل معامل الاثاث : فقد حجز معمل « راحات في الداد طلبيات من شركات في نابلس وبيت لحم . وكانت شركة اسرائيلية تخطط لبناء مصنع « فرشيات » خاص بها ، ولكنها عوضا عن ذلك قدمت طلبيات من معمل في الضفة الغربية بلغت قيمتها ٤٠٠.٠٠٠ ليرة اسرائيلية عام ١٩٦٨ وستضاعف هذه الكمية هذه السنة [ ١٩٧٠ ] « (١٢٠) .

في آب ( اغسطس ) ١٩٦٩ أعلنت الحكومة الاسرائيلية عن اعانات تقدمها للاستثمار الاجنبي والاسرائيلي في المناطق المحتلة ، بما في ذلك الاعفاء الضريبي و ضمانات الامن وأسعار مخفضة ممكنة للمواد الخام . أما في حال المشاريع المشتركة ، فلن يكون الشريك الذي يسكن في المناطق المحتلة مشمولاً بهذه الاعانات (١٢١) . ومع ان المصانع التي يملكها اسرائيليون كانت قد بدأت بالظهور في غزة ، فقد بدأ الاسرائيليون في البدء مترددين بشأن الاستثمار في الضفة الغربية ، وذلك ربما كان يعود الى ان الحكومة الاسرائيلية قد تركت موقفها حول مستقبل الضفة الغربية السياسي في غموض أكثر\* .

\* وعلى أي حال ، فقد تخلى الرأسماليون الاسرائيليون سريعا عن ترددهم بشأن الاستثمار في الضفة الغربية لانه ظهر في المناقشة التي جرت في الوزارة الاسرائيلية حول مبيعات الارض في المناطق المحتلة خلال نيسان ( ابريل ) ١٩٧٣ ان ٢٠٠ — ٣٠٠ صفقة قد « تم الاقتراب من عقدها ان لم تنجز » بما فيها شراء ارض في المناطق المحتلة ، من قبل اسرائيليين (١٢٢) . وكان معظم تلك الارض بين رام الله وبيت لحم ، وكانت تطلب على شكل مساحات واسعة تصل الى ٧٠.٠٠٠ دونم ، لاغراض التوسع (١٢٣) .

وتحت ضغط حكومة الولايات المتحدة ، أعادت الحكومة الاسرائيلية الحظر على بيع الارض في المناطق المحتلة لاسرائيليين وأجانب . ولكن تناول الحظر المبيعات الخاصة فقط . وقد اعترف الصندوق القومي اليهودي انه حصل على ١٠.٠٠٠ دونم في المناطق المحتلة منذ ١٩٦٧ ويعتقد انه قد اشترى بالفعل اكثر من ذلك بعدة الاف دونم . وتسيطر الحكومة الاسرائيلية ايضا على الارض في الضفة الغربية ، التي كانت سابقا في أيدي الحكومة الاردنية وتبلغ حوالي سدس المنطقة بمجموعها . فمن مجموع الـ ٦ ملايين دونم تقريبا في الضفة الغربية ،